على رفف المسجد ان وجد في صحنه مكانا كره در وفي كراهة نزك الصف الاول
مع امكان الوقوف فيه اختلاف وقد ظهر لي ما به يحصل التوفيق بان تحل
الكراهة في قوله من اثبتها على التنزيه وفي قول من نفاها على كراهة التحريم
بدليل ما في القنية الاول افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث و
هكذا وقوله عليه السلام ليلني منكم اي ليقرب مني مجذوم بلام الامر مضارع
وليه يليه واصله يوليه وقعت الواو بين عدوتيها وفي رواية ليلني و
اعرابه اللام لام الامر والمضارع بعدها مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة في محل جزم وألياء مفعول والاحلام جمع حلم وهو ما يراه النائم
اريد به البالغون مجازا لان الحلم سبب البلوغ والنهى جمع نهية وهي
العقل كما في غاية البيان ثم الصبيان ظاهر ان هذا الحكم انما هو عند حضور
جماعة من الرجال والصبيان فلو كان ثمة صبي فقط او خنثى الصف ولو
حضر معه رجل جعل معه خلفه لحديث انس فصففت انا واليتيم وراءه
عليه السلام والعجوز من ورائنا ثم الخناثا ثم النساء اي حضرن
والا فهن ممنوعات من حضور الجماعات مطلقا ولو كن عجائز قبل هذا الترتيب
ليس حاصرا لجملة الاقسام لانها تنتهي الى اثنا عشر قسما والحاصل ان يقدم
الاحرار البالغون ثم الصبيان ثم العبيد البالغون ثم الصبيان ثم الخناثا
الاحرار الكبار ثم الصغار ثم الخناثا الارقا البالغون ثم الصبيان ثم
النساء البالغات الاحرار ثم الصغار كذا في شرح المنية واعترض
في البحر بان ظاهر كلامهم تقديم الحر البالغ على العبد البالغ والصبي الحر

على



على الصبي الرقيق والحرة البالغة على الامة البالغة والصبية الحرة على الامة كذا
في النهر واقول الكلام في فتح القدير يشير الى ان المسئلة مختلف فيها وان منهم من يجعل
صف البالغين واحدا ولو البعض احرارا والبعض عبيدا ومنهم من يجعل
صف البالغين من الاحرار مقدما على صف البالغين من الارقا وايضاح هذا
المقام يعلم بمراجعة ما علقناه على ملا سكين واعلم انه يكتسب من اد جملة الاقسام
تنتهي الى اثني عشر قسما لكن لا يلزم صحة كل الاقسام لما المعاملة الخنثى
بالاضر كما في الدر فينبغي ان يصلوا ي الخناثا متفرقين فاذا امت خنثى
بالغة مثلها ولو رقيقة بان نوت امامة الخناثا فسدت صلوة المتاخرة
لجعل المقدمة اثنى اذ هو الاضر ويلزم من المعاملة بالاضر فساد صلوتها
اذا كانت بجانب مثلها بلا حائل يجعل كل منهما اثنى في حق صاحبتها وكذا يلزم
فساد صلوة المتقدمة بالمتاخرة اذا كانت محاذية لها ايضا كما فسدت بلا
قتدا بحكم المعاملة بالاضر لا تلم يخص بحال دون اخرى فبقي على عمومه كذا
ذكره شيخنا تفقها قال ثم رايت العلامة المسربنالي صرح بما ذكرته في شرحه
الكبير ونصه اطلقوا في اصطفاف الخناثا ولم يشترطوا عدم المحاذاة ولا
عدم كونه خلف مثله ولعلهم اتكلوا على ما اشتهر من معاملة الخنثى بالاضر وهو
مستلزم فساد صلاته بمحاذاة مثله وبتاخر خلف مثله لاحتمال انوثة
المتقدم والمحاذي واحتمال عدم صحة صلاته اذ لم ينو الامام امامته كالنساء و
الصغوف المكبرة عقلا ممتنعة شرعا لعدم صحة القيام خلف مثله فينبغي ان
تكون الخناثا صفا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل ليمنع المحاذاة انتهى